الاستراتيجية الروسية تجاه فضاء التوازن الطاقوي

رؤى خليل سعيد*
باحثة من العراق

* باحثة ـ مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

المقدمــة

روسيا الاتحادية على الرغم من مساحتها الكبيرة، إلا إنها لديها منافذ بحرية على أعالي البحار، وعجز إطلالتها المستديمة على المياه الدافئة طوال العام، لذلك فأن هاجس الجغرافيا يبدو واضحاً على روسيا، فان الجيوبولتيك فرض نفسه على توجهات ورؤى قادة روسيا على مر التاريخ، في التوافق على أن حماية مصالح روسيا والحفاظ على أمنها ووحدة أراضيها ودرء المخاطر عنها، يتطلب دوماً الانتقال بمواقفها نحو محيطها المباشر بشكل استباقي ودون انتظار العدو للوصول إلى أطرافها.

نلاحظ تحركات روسيا في مجال الطاقة من أفريقيا إلى أميركا اللاتينية، والبدء بتحركات حلزونية من المجاور القريب إلى الخارج البعيد، إذ شددت على إعادة الضبط للمناطق الرخوة في جوانب اتحادها الفيدرالي، فدخلت في تفاهمات وشراكات وصفقات معها في مجال النفط والغاز، فيما قامت روسيا باستدارة محسوبة صوب البلدان الآسيوية الصين-الهند لتتناغم مع هواجسهما حول أمنهما الطاقوي، وهما الشريكان الأساس في منظمة البريكس، وعقدت شراكات معهما في مختلف المجالات ومنها الطاقة.

وفي جانب آخر فقد استغلت الولايات المتحدة تقدمها في مجال التكنولوجيا النفطية، وامكانيتها في استخراج الغاز الصخري لتنتج كميات كبيرة منه، والدخول إلى أسواق الطاقة لمنافسة مع روسيا الاتحادية، إلا أن عمليات نقل الغاز الأميركي إلى أوربا، فيها العديد من الصعوبات لعل أهمها بعدها عن مراكز الاستهلاك، فضلاً

عن عدم أمكانية تزويدها بالأنابيب، لذلك فإن نقل الغاز المسيل بالبواخر إلى أوربا سوف تكون تكاليفها اعلى بكثير مقارنة بالغاز المنقول بالأنابيب من روسيا.

المبحث الأول: الطاقة.. الحجر الأساس لروسيا الاتحادية في تحقيق التوازن الدولي

منذ وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى السلطة وضع مفاهيم جديدة لتشكيل سياسة خارجية تقف بالضد من الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي، لذا وضعت الأسس التي ارتكزت عليها لجعل روسيا كفاعل من فواعل التأثير في النظام الدولي، لذلك اعتمدت على مبدأ بوتين منذ عام 2000 والقائم على[1]:

(1) وائل محمد إسماعيل،

1 - تعميق التوجه الأورآسي لروسيا في سياستها الخارجية.

2 - التركيز على برامج الإصلاح الداخلي ليس على حساب السياسة الخارجية.

3 - التركيز على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب ورفض القبول بعالم تحكمه هيمنة قوة أحادية.

4 - العمل على استعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي.

5 - عدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية

6 - التحذير من سياسة حلف الناتو للاقتراب من روسيا أو تطويقها لأن عودة روسيا معناه عودة الرابطة مع الجمهوريات السوفيتية السابقة للدفاع عن نفسها.

7 - مع معارضة روسيا لنظام القطبية الأحادية لكن لا تعني عدم استمرارية التعاون مع واشنطن في قضايا عالمية كالحد من التسلح وحقوق الإنسان وغيرها.

8 - تقوية روابطها مع بيئتها الأمنية في الشرق من الصين والهند واليابان وكازاخستان ومنغوليا.

اما «عامل الطاقة» و«سياسة الطاقة» تعدّ عنصراً رئيسياً في فهم التأثيرات الروسية وتوجهاتها، فقد أصبح لدى موسكو احتياطيات مالية ضخمة تكونت خلال فترة ارتفاع أسعار النفط بدرجة مكنتها من حيازة موارد، حددت كثير من معالم سياستها الخارجية، كما أنها استخدمت خطوط الغاز الممتدة إلى القارة الأوروبية كأداة تأثير أثارت العالم الغربي في فترات مختلفة، إضافة إلى سياسة الطاقة الخاصة

بها، أصبحت عاملاً شديد التأثير في أسواق الطاقة ذاتها، بصرف النظر عن الدفاع والخارجية[2].

وفي اجتماع مجموعة الثماني عام 2006 في سان بطرسبوغ الروسية تم تعريف أمن الطاقة على أنه: «تأمين سلسلة عرض الطاقة بدءًا من اكتشاف مصادرها ثم إنتاجها الي نقل منتجاتها». فيمكن فهم وترجمة أمن الطاقة الروسي في إطار التحركات الروسية في مجال الطاقة مع استلام الرئيس فلاديمير بوتين السلطة 2000 ونجدها تتمحور حول المحاور التالية[3]:

1 - محاولة استعادة ما فقدته الدولة الروسية من مصادر النفط والغاز الطبيعي لصالح الشركات الروسية والغربية.

2 - ضمان السيطرة على خطوط نقل الطاقة في المنطقة والحيلولة دون انشاء خطوط جديدة لا تمر عبر روسيا أو لا تكون روسيا شريكاً فيها.

3 - تزيد التوظيف السياسي لمصادر الطاقة في السياسة الخارجية الروسية لتحقيق اهداف استراتيجية وتكتيكية متمثلة في:

- توسيع مجال تأثير سياستها الخارجية لاستعادة ميراثها السوفيتي السابق.
- تطوير الاحتكار اقتصادي عبر الاستثمارات الأجنبية.
- ابعاد التوسع الغربي عن مناطق النفوذ الروسي، والحد من الهيمنة الأمريكية.

انطلاقا مما سبق يمكن القول إن أمن الطاقة يهدف إلى تأمين مصادر الطاقة والوصول إليها بمختلف أنواعها والتنويع في منتجيها ومصدريها، يتحقق الأمن الطاقوي من خلال العرض والطلب والأسعار المناسبة، من جهة اخرى الامن الطاقوي له أبعاد متداخلة اقتصادية وتكنولوجية، سياسية وجيوستراتيجية، اجتماعية وثقافية. أما بالنسبة إلى أمن الطاقة الروسي فهو لا يتجزأ من أمنها القومي ودعامته الأساسية وأداة مهمة في تأثير سياستها الخارجية، على اعتبار ان روسيا مصدر للخامات الطبيعية للدول الأخرى، وهذا التموضع أصبح المحدد الأساسي لوضع روسيا الجيوبوليتيكي، وهو الذي يحقق الاكتفاء الذاتي لها من الطاقة ما دامت الخامات موجودة بشكل طبيعي على أراضيها[4].

تقود السياسة الطاقوية في روسيا العديد من الشركات الحكومية والخاصة وأبرزها شركة «غازبروم Gazprom» الحكومية التي تشرف على كبرى الاستثمارات الطاقوية

(2) نورهان الشيخ، سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، 2009، ص 1.

(3) أميرة أحمد حرزلي، استراتيجية أمن الطاقة الروسية بشرق المتوسط في ظل التهديدات الأمنية بعد 2011، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين، 2018.

(4) ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة: عماد حاتم، طرابلس، دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2014، ص 322، 323.

الروسية في داخلها وخارجها وتقود الاقتصاد الروسي بالكامل فغاز بروم تمثل حسب الرئيس فلاديمير بوتين: «البنية التي يرتكز عليها نمونا الاقتصادي، في الراهن أصبح الغاز في روسيا بسعر اقل من سعر التكلفة الي يؤكد بشكل ملحوظ ان النمو الاقتصادي للقطاعات الأخرى مرهونا بهذا القطاع الحيوي». وتركز سياسة أمن الطاقة الروسي في مجملها على عدة أليات عملية واقعية تضمن من خلالها تأثيرها الاستراتيجي محلياً وإقليمياً وعالمياً عن طريق إقامة تعاون وتنسيق دائمين مع كبار منتجي الطاقة في منظمة الأوبك وتحديداً دول الخليج. فضلاً عن ذلك تعمل روسيا على تنمية صادراتها من الغاز والنفط ودعم التنافسية الاقتصادية في مجال الطاقة في الخارج خاصة الاتحاد الأوروبي، والسعي الحثيث للوصول لطرق وشبكات الطاقة البديلة والمحتملة كاسيا الوسطى، والبحر المتوسط وبسط نفوذها عليها[5].

(5) نقلاً عن: أميرة أحمد حرزلي، استراتيجية أمن الطاقة الروسية بشرق المتوسط في ظل التهديدات الأمنية بعد 2011، مصدر سبق ذكره.

فتعد روسيا فاعلاً طاقوياً كبيراً؛ حيث تمتلك أكبر احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي، مقداره 1.688 تريليون م^3 بما يعادل 23.4 % من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي. ووصل الإنتاج الروسي من هذا المورد عام 2014 إلى 605 مليار م^3 سنوياً؛ تم تصدير ما لا يقل عن 191 مليار م^3 منه، فاتجه الجزء الأهم نحو أوروبا، بينما تم استهلاك الباقي محلياً. وتمتلك روسيا أيضاً ثامن أكبر احتياطي عالمي من النفط؛ يقدّر بنحو 10 إلى 12 بالمئة من الاحتياطي العالمي من النفط. وقدرت قيمة هذه الاحتياطيات المؤكدة مع مطلع عام 2016 بنحو 80 مليار برميل. بينما بلغ إنتاج روسيا من النفط عام 2015 مقدار 11.3 مليون برميل يومياً من النفط وباقي السوائل النفطية الأخرى. وقامت في إثرها روسيا بتصدير 7.5 مليون برميل يومياً من النفط الخام، بينما استهلكت 3.5 مليون برميل يومياً من النفط. وهكذا يشكل قطاع الطاقة في روسيا ربع الناتج المحلي الإجمالي، وتسهم إيرادات النفط والغاز أكثر فأكثر في الموازنة الروسية؛ ففي عام 2013 موّلت تلك الإيرادات أكثر من 5 % من موازنة الدولة. بحيث يأتي الدخل الرئيس من النفط؛ الذي وصلت إيراداته عام 2013 إلى 191 مليار دولار، ومن الغاز نحو 28 مليار دولار؛ وهكذا يوفران الغاز والنفط معاً 68 % من إيرادات التصدير الروسية[6].

(6) محفوظ رسول، أمن الطاقة في العلاقات الروسية – الأوروبية: قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادل، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 464، تشرين الأول/ أكتوبر 2017، ص 76.

وان روسيا تأثرت كباقي دول العالم بالأزمة الاقتصادية العالمية والتي أدت إلى انخفاض أسعار النفط عالميا، ولكن تم اتخاذ إجراءات من أجل التصدي للأزمة منها رفع الحكومة الرسوم التي تفرضها على تصدير النفط في يوليو 2009، وفي حقيقة الأمر كانت السياسة التي رسمها الرئيس بوتين بعد توليه زمام السلطة بمثابة الدعامة الرئيسية التي أحالت دون انهيار الاقتصاد الوطني بعد وقوع تلك الأزمة

حيث أراد القضاء على السوق الحر للطاقة، وكان معارضاً لخصخصة قطاع الطاقة التي أعلنها الرئيس الأسبق الراحل بوريس يلتسين ودخلت حيز التنفيذ واستمرت حتى مجيء الرئيس فلاديمير بوتين. وتلك السياسة لها هدفين رئيسيين يتمثلان في: التعاون بين كبار الدول المنتجة للنفط، مثل دول الخليج وفنزويلا، والتنسيق بينهم من اجل تحقيق المصلحة لكل دولة وعدم الدخول في معارك تنافسية للسيطرة على سوق الطاقة العالمية، وبذلك يتم التحكم في حجم الإنتاج والذي يؤدي بدوره إلى الوصول لأدنى سعر للنفط. وفي سبيل ذلك اقترحت روسيا ودعمت فكرة إنشاء منتدى يضم كبار الدول المنتجة والمصدرة لمصادر الطاقة، وبالفعل تم تأسيسه في كانون الاول عام 2008 لتحقيق أقصى استفادة اقتصادية من موارد الطاقة، وتبادل الخبرات بين الاعضاء والهدف الرئيسي من ذلك المنتدى هو الفصل بين أسعار الغاز الطبيعي والنفط[7].

كانت الصين أحد محددات السياسة الخارجية الروسية للطاقة، لكونها صاحبة الاقتصاد المتنامي بما يفوق عشر درجات سنويا، كانت تمثل سوقا كبيرا بإمكانيات هائلة لصادرات الطاقة الروسية. في عام 2013 وقعت روسيا والصين صفقة بترول بقيمة 270 مليار دولار، ثم في عام 2014 وقعتا اتفاقية لتوفير الغاز بقيمة 400 مليار دولار. ورغم كل المشكلات التي كانت أوروبا تضعها في طريق علاقاتها بروسيا؛ فإن الصين كانت تتقدم بخطىً ثابتةً نحو الشراكة مع روسيا[8].

فإن الأولوية القصوى لروسيا هي «الاحتفاظ بموقعها وتحسينه في التراتبية العالمية للقوى الدولية» ولكن تحقيق ذلك سيتطلب «إعادة بناء هيكلية للاقتصاد الروسي» مما يعني أنه بدون إصلاحات اقتصادية شاملة، فإن من شبه المؤكد ان ينحدر موقع روسيا العالمي. إلا إن استمرار الصراعات مع جاراتها على حساب علاقاتها مع الغرب سيؤدي في نهاية المطاف إلى منعها من السعي لتحقيق التحديث الاقتصادي والتنمية؛ لان بدون أساس اقتصادي قوي يؤدي إلى عدم وجود فرصة لروسيا في «الاحتفاظ بموقعها وتحسينه في التراتبية العالمية للقوى الدولية»[9]، وهو الموقع الذي تسعى روسيا إليه والذي يؤدي إلى تحقيق التوازن الدولي بدلاً من الأحادية القطبية المتمثلة بالهيمنة الأمريكية في النظام الدولي.

المبحث الثاني: التنافس الجيو- طاقوي الروسي الأمريكي

يشهد العالم في المرحلة الراهنة تنافساً أمريكياً-روسياً في مناطقه المختلفة، وعلى الرغم من ان هذا التنافس ليس جديداً حيث تواجدت القوات الأمريكية والسوفيتية

(7) فـؤاد خشـيش، سـلاح الطـاقـة: صراع استراتيجي بين روسيا والاتحاد الأوروبـي: عقوبات وخسائر متبادلة، روسيا الان، مارس 13, 2017، http:// /russia_now.com/ar

(8) Lars Christian Talsith, the politics of Power: Eu_Russian energy relations in the 21st century, Palgrave Macmillan, 2017, p 278.

(9) CARL BILDT, Russia's Strategic Priorities, Viewed from within, project_syndicate, Jun 20, 2019, https://www.project_syndicate.org/commentary/russian_report_says_putin_must_turn_west_by_carl_bildt_2019_06.

السابقة في الساحة الدولية وجهاً لوجه أكثر من مرة وفي اكثر من مناسبة؛ فتواجهتا في برلين أبان الحرب العالمية الثانية في اربعينيات القرن الماضي، وفي الحرب الكورية (1950-1953) في شبه الجزيرة الكورية، وفي أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962، كما تواجهت القوتان عبر الازمة الاوكرانية والأزمة السورية الراهنة، لكن الاعتقاد السائد في عالم اليوم أن الوضع بات مختلفاً هذه المرة عن سابقاته، إذ اخذ ذلك التنافس منحىً آخراً هو التنافس الجيو-اقتصادي، لينعكس في صورة سباق اقتصادي تصاعدت حدته شيئاً فشيئاً بالتزامن مع سعي الولايات المتحدة إلى الانفراد بالنفوذ في العالم ومحاصرة روسيا في نطاق اقليمي ضيق، بالمقابل تسعى روسيا لاستعادة مكانتها الدولية والاقليمية السابقة واستعادة نفوذها ومصالحها التي فقدتها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وراحت تنافس الولايات المتحدة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً في بعض مناطق العالم المهمة لا سيما الشرق الاوسط وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية[10].

(10) احمد يوسف كيطان، التنافس الجيو-اقتصادي الامريكي الروسي على الطاقة، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العراق، 2018.

لقد سخرت الولايات المتحدة الأميركية كل إمكاناتها في أن يكون القرن الحادي والعشرين، قرناً أميركياً بامتياز، بدءًا من التفكير الاستراتيجي مروراً باستخدام فائض القوة العسكرية التي تمتعت بها، وانتهاءً بالهيمنة على مصادر الطاقة عبر شركاتها، جاعلة من الطاقة وبخاصة الغاز الطبيعي هو مهمازاً للقرن الحالي قرن الصراع على الغاز، والذي من شأنه أن يوسم طابع القيادة والسيطرة فيه، وتستهدف الولايات المتحدة دول الانتاج روسيا وإيران وقطر وتركمنستان، ودول الاستهلاك الكبير الصين والهند، ودول المرور والتجميع أوكرانيا وسوريا وتركيا وبولندا. ولكل منها سيناريو للتعامل معه. وأن الولايات المتحدة الأميركية تدرك أن الاقتصاد الروسي هو اقتصاد ريعي كونه يعتمد على مصادر الطاقة الاحفورية النفط والغاز بشكل كبير، وهو ما ينعكس على تمويل موازنته الاتحادية وعلى تمويل التنمية، والأهم من ذلك كله هو قدراتها العسكرية المتمثلة بالأنفاق العسكري وصناعة السلاح، نظراً لضعف التنوع في الاقتصاد الروسي فيما يخص الصادرات غير النفطية، وبالتالي ضعف الايرادات بالعملات الاجنبية منها. لذلك اندفعت الدول الرأسمالية، الاستحواذ على مشروعات الطاقة النفط والغاز، كون هذا القطاع هو القطاع الحامل للاقتصاد الروسي ومصدر تمويله الأساس. وهو ما يكبح فرصة روسيا من استعادة دورها العالمي كقوة من شأنها مزاحمة الدور الأميركي أو مجابهته، كون الولايات المتحدة الأميركية تنظر إليها كعدو لا بد من تدجينه[11].

(11) عبد علي كاظم، المزاحمة في قلب الأرض: المزاحمة الروسية للولايات المتحدة الأمريكية، دار الروافد، بيروت، 2017، ص 109.

إن فرض عقوبات على صادرات روسيا من النفط والغاز -التي كانت تمثل ثلثي

الصادرات الروسية عندما بلغت الأسعار العالمية ذروتها بين عامي 2011 و2013 -لمنع العدوان العسكري الروسي، سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار العالمية، لصالح الكرملين. بعبارة أخرى، قامت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حتى الآن بتقييد عقوباتهما على بعض تكنولوجيات النفط. وإن العقوبات المقترحة سابقاً ضد المشاريع المشتركة بين روسيا والولايات المتحدة للنفط والغاز سوف تضر بالشركات الأمريكية وبالتالي فهي مقيدة بمشروع قانون «حماية الأمن الأمريكي من عدوان الكرملين 2.0» -أو ما يسمى بقانون العقوبات الأمريكي «داسكا»، هو نسخة منقحة من مشروع قانون مشابه قدمه عضوان في مجلس الشيوخ في أغسطس/ آب 2018، لكن الكونجرس لم يقم بالمصادقة عليه-. ومن شأن القانون أن يؤثر فقط على الاستثمارات الجديدة الرئيسية خارج روسيا. كانت الفكرة الأمريكية الأكثر قوة هي فرض عقوبات على نورد ستريم 2، وهو خط الأنابيب الروسي لنقل الغاز، والذي يمتد من سان بطرسبرج إلى ألمانيا. وقد تبين أن ذلك لم يكن سهلاً من الناحية الفنية، وقد عارض الأوروبيون باستمرار فرض عقوبات على صادرات روسيا من الغاز عبر خطوط الأنابيب. بدلاً من ذلك، يقترح مشروع قانون «حماية الأمن الأمريكي من عدوان الكرملين 2.0» فرض عقوبات على الغاز الطبيعي المسال الروسي، والتي يمكن أن تقلل من معارضة الحلفاء الغربيين[12].

(12) ANDERS ÅSLUND, Getting Serious about Russia Sanctions, project_syndicate, Feb 19, 2019, https://www.project_syndicate.org/commentary/congress_proposed_new_sanctions_against_.russia_by_anders_aslund_2019_02

المبحث الثالث: الأداء الاستراتيجي الروسي الطاقوي في مجالات الحيوية

نظراً لأهميـة الاستراتيجية منطقة الشرق الأوسط، أصبح هناك تنافس اقتصادي الامريكي-الروسي في منطقة، أدى إلى جعل المنطقة بمثابة الجزيرة العالمية للنفط والغاز في العالم لا سيما منطقة الخليج، مما جعل منها محط أنظار القوى الكبرى في النظام العالمي. وذلك لأن نفط الشرق الأوسط أصبح يلعب دوراً اقتصادياً مكملاً للاقتصاد العالمي، بمعنى أن المنطقة أصبحت مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالاقتصاديات العالمية ولا يمكن الاستغناء عنها بأي شكل من الأشكال حتى لو أدى ذلك إلى استخدام القوة وإشعال الحروب. وتعد منطقة الخليج ضمن منطقة الشرق الأوسط إحدى أهم المناطق الحيوية بالنسبة لمصالح الدول الكبرى عموما والولايات المتحدة وروسيا على وجه الخصوص، ليس بسبب موقعها الجغرافي فحسب، وإنما لأهميتها النفطية، إذ تتمتع دول الخليج باحتياطيات نفطية وغازية ضخمة، سهلة الاكتشاف ومنخفضة التكاليف مقارنة بأي منطقة أخرى في العالم،

وتعد السعودية أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، إذ يبلغ احتياطها نحو (264.3) مليار برميل وهو ما يشكل نحو (25%) من الاحتياطي العالمي، أما العراق فيحتل المرتبة الثانية من حيث الاحتياطي النفطي في الخليج نحو (112.5) مليار برميل، ثم إيران باحتياطي نفطي يقدر بنحو (98.7) مليار برميل. إلى جانب ذلك تزخر المنطقة بالغاز الطبيعي الذي يصل إلى نحو (30%) من الاحتياطي العالمي من الغاز، وبحسب وكالة الطاقة الدولية من المتوقع أن يزيد الطلب على الغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط بأكثر من (70%) بين عامي (2017) و(2035) في حين أنه من المتوقع أن يزيد الإنتاج بنفس النسبة[13].

تركيا تقدم نفسها على أنها العب أساسي في مسار خط أنابيب نابوكو، وفقاً لميزة موقعها بجوار نحو 19% من الاحتياطيات المعروفة في العالم من النفط والغاز في الشرق الأوسط، وفي الوقت نفسه تقع بجوار واحدة من أكبر المناطق المستهلكة للطاقة في العالم وهي أوروبا. من خلال استراتيجية الطاقة في تركيا فهي تسعى إلى تحقيق التوازن بين الحاجة إلى تأمين الإمدادات من روسيا مع طموحها في أن تصبح جسر الطاقة الحيوي إلى أوربا الغربية، كما أنها تسعى إلى التقليل من اعتمادها الشديد على الغاز الطبيعي والنفط عبر التنويع. وسعت روسيا جاهدة لتقويض هذا المشروع الذي تسعى من خلاله الدول الأوروبية إلى نقل الغاز الطبيعي إليها من دول آسيا الوسطى دون المرور بروسيا، وهو الأمر الذي رأت فيه روسيا تهديدا لمكانتها في توريد الغاز. وذلك من خلال عرض شراء جميع صادرات أذربيجان من الغاز الطبيعي منذ 2009، إضافة إلى اقتراحها بناء خط أنابيب يمتد من أراضيها إلى الدول الأوروبية أطلق عليه اسم «التيار الجنوبي». فإن هذا الخط يمر عبر البحر الأسود إلى بلغاريا ثم إلى صربيا ومنه إلى باقي الدول الأوروبية مستبعداً تركيا على عكس خط نابوكو، لكن تركيا بدورها تحصل على وارداتها من النفط من روسيا عبر خط أنابيب آخر يسمى بالسيل الأزرق. كما أعلن بوتين عن إلغاء مشروع السيل الجنوبي الهادف لنقل الغاز إلى عدة دول أوروبية مثل: بلغاريا والنمسا وصربيا والمجر وسلوفينيا عبر البحر الأسود بسبب الموقف الأوروبي بفرض عقوبات على روسيا، وكان المقترح البديل هو الاعتماد على خط السيل الأزرق الموجود وبناء خط السيل الأزرق بنفس طاقة المشروع الملغى عبر البحر الأسود إلى سامسون التركية ثم برياً إلى أنقرة، ومن هناك يتجمع عند الحدود التركية اليونانية، وتتحول أنقرة بذلك إلى بوابة شرقية لصادرات الغاز الروسي إلى أوروبا وهو ما يعزز موقف تركيا التي هي في حل من قوانين الاتحاد الأوروبي، كما يتحدث بعض الخبراء عن

(13) سليم كاطع علي، «التواجد الامريكي في الخليج العربي: الدوافع الرئيسية»، مجلة الدراسات الدولية، العدد(45)، جامعة بغداد، بغداد، 2010، ص136ـ137.

إمكانية إنشاء مصنع مشترك في تركيا على ساحل المتوسط لتصدير الغاز المسال لكافة دول أوروبا[14].

عندما بدأت روسيا تدخلها العسكري في سوريا، كانت الاعتبارات السياسية محفزها الأساسي أكثر منها تلك الاقتصادية. لكن الآن، في وقت تميل فيه كفة الانتصار أكثر فأكثر إلى الرئيس بشار الأسد، وجدت روسيا فرصةً جديدة لترسيخ موطئ قدمها في المنطقة، تتطلع شركات الطاقة الروسية إلى تجديد استثماراتها في قطاع الطاقة السوري وتوسيعها. لكنها لا تسعى إلى التنقيب عن احتياطيات النفط السورية المحدودة واستخراجها، فهي تختزن كميات هائلة، بل تحاول الاضطلاع بدور فعال في إعادة إعمار البنية التحتية للنفط والغاز في سوريا وتشغيلها. ومن خلال هذه الجهود الحثيثة، تأمل شركات الطاقة الروسية التحكم بجزء كبير من خطوط الأنابيب ومنشآت التسييل والمصافي والموانئ، وبالتالي الاستفادة من موقع سوريا كنقطة عبور لنفط وغاز المنطقة المتجهين نحو أوروبا. وبذلك، لن تنجح روسيا في توسيع نطاق هيمنتها فحسب شرق البحر المتوسط، وهو حلم يراودها منذ حروب القوقاز في القرن التاسع عشر، بل ستتمكن من تشديد قبضتها على إمدادات الغاز الأوروبية[15].

فأن الاستراتيجية الروسية في مجال الطاقة تكون بالإمساك تلافيف الغاز المصدر إلى أوربا واحتكاره، وكبح جماح الولايات المتحدة في تهميش دورها كمجهز رئيس للطاقة للقارة الأوروبية، لا سيّما أن الاقتصاد الأوروبي سيظل معتمداً لعقود على الغاز بديلاً من النفط أو بالتوازي معه، وعلى اعتبار أن القسمة الدولية لا تحتمل المنافسة كثيراً في قطاعات النفط والغاز **الاستكشاف- الانتاج- التجميع- التسويق**، لذلك عملت موسكو على السعي إلى ما يشبه احتكار الغاز في مناطق إنتاجه أو نقله أو تسويقه في الدول المحيطة بها، والتفاهم مع الدول الأخرى من مثل إيران وتركمنستان وقطر وأوزبكستان والجزائر على أنشاء **احتكار قلة تواطؤي** شبيه بمنظمة أوبك، يجعله يتحكم بما نسبته 47% من أجمالي الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي، وتتمتع به بدور **المنتج الأكبر أو القيادة السعرية**، الذي من شأنه التأثير بالقرارات على مستوى الانتاج والتسعير[16].

وتشير التنبؤات حول الطلب الأوربي للغاز الروسي، في ظل تراجع أنتاج الغاز الأوربي واستمرار زيادة الطلب عليه، إلى حاجتها لما يقارب 165-185 مليار م^3 سنوياً ما بين عامي2035-2025، إذ يشير بوتين في تصريحه في اجتماع قمة منتدى مصدري الغاز، إن أنتاج روسيا من الغاز الطبيعي بلغ عام 2014 بحدود 578 مليار م^3،

(14) نجاة مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة (دراسة حالة سوريا 2014/2010)، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة محمد خيضر – بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، ص 104ـ105.

(15) Nikita Sogoloff, Russia is Energy Goals in Syria, The Washington Institute for Near East Policy, August 30, 2017, https://www.washingtoninstitute.org/fikraforum/view/russias_en_ergy_goals_in_syria.

(16) عبد علي كاظم، المزاحمة في قلب الأرض: المزاحمة الروسية للولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص

وتحت وقع اتجاهات زيادة الطلب العالمي نتيجة ارتفاع مستويات استهلاك الغاز الطبيعي والتي تقدر بنسبة32%، فإن الاستراتيجية الروسية الوطنية للطاقة وضعت هدف أيصال أنتاج الغاز الطبيعي إلى 885 مليار م^3 عام 2035، منها 128 مليار م^3، ستتوجه إلى آسيا الصين والهند[17].

(17) مايكل كلير، دم ونفط: امريكا واستراتيجيات الطاقة إلى اين؟، ترجمة: احمد رمو، دار الساقي، بيروت، ت: بلا، ص

لذلك نلحظ التأثير الأميركي على بعض الدول الأوروبية وتركيا وقطر، لأنشاء شبكة أنابيب بديلة عن الغاز الروسي المتوجه إلى أوربا، أو من المتوقع انشاءها مستقبلاً، لما لهذا من تأثير على مستقبل الهيمنة الأميركية على القرار الأوربي، وإضعاف التأثير الروسي على أوربا من خلال الغاز الطبيعي بخاصة والطاقة بشكل عام، من خلال إعاقة المشاريع الروسية بهذا الجانب. لهذا ترى الولايات المتحدة الأمريكية ان أوروبا هي مجال حيوي لها، وبالمقابل تتبع روسيا استراتيجية ذات ابعاد مختلفة لدعم القدرة التنافسية لها في سوق الطاقة الأوروبية، واحكام قبضتها على شبكات نقل الطاقة وتوزيعها، وهذا الامر اقلق الأوربيين اولاً والامريكيين ثانياً مما شجع على البحث عن بديل يقوض الطموحات الطاقوية الروسية وتحرر الاوربيين من البقاء تحت النفوذ الروسي فيما يتعلق بأمن الطاقة. ونظراً لأن موارد الطاقة من نفط وغاز ليست مجرد سلع تجارية، ولكن موارد استراتيجية وجيوسياسية، فقد اثار ذلك مخاوف ليس فقط الاتحاد الاوربي، لكن بدرجة أكبر الولايات المتحدة الأمريكية من استخدام النفط والغاز سلاحا استراتيجيا من جانب روسيا الاتحادية. لذلك اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى البلدان التي كانت ضمن منظومة الاتحاد السوفيتي السابق في اسيا الوسطى والقوقاز، لمنع التقارب الروسي الاوربي من ان يصبح نوع من الشراكة الاقتصادية وهذا ما يؤثر سلباً على التطلعات الأمريكية في سيادة العالم.

ورأت الولايات المتحدة الأمريكية ان التفرد الروسي في توريد الطاقة إلى الاتحاد الاوربي يخلق نفوذاً سياسياً واقتصادياً، وهذا ما ينعكس على المكانة الدولية لروسيا التي تسعى إلى اعادة نفوذها السابق الذي يعارض التفرد الامريكي في السيادة على العالم. لذا فإن الاتجاه صوب بلدان اسيا الوسطى والقوقاز، دفع الأوربيين إلى الدخول في تفاهمات جديدة مع هذه البلدان من اجل توريد الطاقة بعيداً عن الاراضي الروسية. وعلى الرغم من التفرد الامريكي في ادارة المنظومة الدولية، لا سيما ما يتعلق بشؤون الطاقة واقامة التحالفات الاستراتيجية لتقويض الدور الروسي في الهيمنة على القارة الأوروبية في مجال الطاقة الذي افرز تأثيراً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. تبقى روسيا المتحكم الرئيس في ورادات الاتحاد الاوربي على الرغم

من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها فإنها كرست جهداً كبيراً لتحقيق تطلعاتها العسكرية في الوصول إلى المياه الدافئة لا سيما في الشرق الأوسط.

استثمرت الولايات المتحدة فرصة انشغال روسيا بترتيب أوضاعها لتنسج علاقات مع بعض من دول أسيا الوسطى بحسب الأهمية التي تتمتع بها كل دولة، وخصت الدول التي تحتضن قدرات من النفط والغاز، وتشجيعها على الدخول بشراكات اقتصادية مع الدول الأوروبية وتركيا، ولعل عين الولايات المتحدة على الغاز والنفط، كجزء من أسلوب الخنق والتطويق الذي تمارسه حيال روسيا، لهذا جهدت كثيراً في التفكير في تجميع الغاز عبر انابيب، ومن مصادر غير روسية لإنعاش أمن الطاقة الأوروبية، وفاتحة المجال واسعاً إزاء شركاتها النفطية، لهذا جلبت بعض من الدول الأوروبية بجانب تركيا ودول آسيا الوسطى من مثل تركمنستان وأذربيجان وأوزبكستان، إلى طاولة التعاون والاتفاق تحت ضغط المصالح، مستغلة الولايات المتحدة حاجة هذه الدول إلى المصادر المالية لتعزيز أوضاع اقتصاداتها التي تسعى لتعزيز نمو اقتصاداتها عن طريق توفير مصادر تمويل جديدة. تسعى الولايات المتحدة وبإسناد من الحلفاء سواء الأوربيين أم في الاقليم الأوراسي أو في أقاليم أخرى، التعاون في أكثر من مكان لتوفير أمدادات من الغاز، وبأي كميات بحيث يمكن تخفيض الاعتمادية الأوروبية، ولهذا نلحظ العمل على أكثر من مشروع للغاز الطبيعي وفي مناطق مختلفة، من آسيا الوسطى مروراً بالمشرق العربي وغاز شمال أفريقيا.

بيد إن الاهتمام الأميركي بالغاز الإيراني لم يغب عن بالها، لا سيّما وإن المكتشف منه يشكل ثاني أكبر احتياطي في العالم، والـذي يمكن مع الغاز القطري والتركمنستاني أن يتجاوز القدرات الروسية بكثير، وهو يشكل حزام زاغروس من حقول الغاز الممتدة من الخليج من جنوب إيران حقل القبة شمال قطر-أو حقل بارس بالنسبة لإيران، وهذا يعد وفق التقديرات أكبر حقل للغاز في العالم، وهذا الحزام يحتضن من الغاز المكتشف ما يقارب 212 تريليون قدم مكعب، لذلك تحاول الولايات المتحدة إن يحدث تنافس ما بين روسيا وإيران، على الأقل في مجال تصدير الغاز، من الممكن أن يشكل فرصة داعمة لإجبار روسيا على الانكفاء نحو الشرق، من خلال تأمين الغاز الطبيعي لأوربا من مصادر غير روسية. ويمكن للولايات المتحدة أن تعطي ضمانات في تأمين مرور هذه الأنابيب من خلال حلفائها في المنطقة، لهذا سعت بكل ما أوتيت من قوة لتغيير نظام الحكم السوري، والمجيء بنظام يتعاون معها في منع مرور أي أنابيب لا تتفق مع استراتيجية الخنق

التي تمارس ضد روسيا، لا سيّما فرص مد أنبوب غاز روسي-إيراني- عراقي إلى أوربا عبر سوريا. ولا شك تحاول الولايات المتحدة الأمريكية مواجهة تحكم روسيا في أمن الطاقة عن طريق الوسائل التالية[18]:

(18) مايكل كلير، ما بعد الصلبة والناعمة: قوة الطاقة اداة جديدة للسياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية،

1 - اقامة شراكة بين اذربيجان وجورجيا وتركيا لدفع مشروع خط انابيب الغاز باكو – تبليسي – ارضروم الذي سيمتد بموازاة خط النفط باكو-تبليسي – جيهان. وتهدف مثل هذه المشاريع إلى سحب الغاز من بحر قزوين والحقول الغربية لأسيا الوسطى وضخها إلى تركيا لوقف السيطرة الروسية للاستفادة من بيع كميات متزايدة للسوق التركية عبر خط انابيب السيل الازرق تحت مياه الجزء الشرقي من البحر الاسود الذي بدأ تشغيله عام 2003.

2 - جعل تركيا بديل لروسيا في أمن الطاقة العالمي من خلال عقد تحالفات مع الدول المنتجة للغاز والمتمثلة في اذربيجان الحليف الاستراتيجي لأنقرة في القوقاز من ناحية، والدول المستهلكة للغاز والمتمثلة في دول جنوب أوروبا ايطاليا واليونان بالدرجة الاولى من ناحية ثانية، والدور الذي تسعى تركيا إلى لعبه هو تطويق روسيا من خلال تمرير النفط والغاز الاذري عبر اراضيها إلى أوروبا عبر خطي باكو – تبليسي – جيهان لنقل النفط، وخط انابيب نابوكو للغاز.

الخاتمــة

فان الصراع على الطاقة هو السبب الابرز لما يشهده العالم اليوم من نزاعات وحروب، وبسبب اكتشاف كميات كبيرة من النفط والغاز في اوراسيا، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية التمركز في افغانستان واذربيجان وجورجيا، وتحاول التمركز الان في اوكرانيا وتحديد في جزيرة القرم من مصادر الطاقة العالمية. كما ان روسيا هي المصدر الرئيس للغاز الطبيعي إلى أوروبا من خلال شبكات الانابيب، اذ تؤمن 30% من الغاز الذي تحتاجه أوروبا إلى تطوير مصادر الطاقة والبحث عنها في روسيا وغيرها، اذ تكافح روسيا للحصول على موافقة دول بحر قزوين لتنفيذ مشاريع امداداتها النفطية والتي تضمن دور مرافئها ف تصدير الطاقة للدول الأوروبية المجاورة كأوكرانيا وبلغاريا وغيرها.

فضلا عن ان اوكرانيا تعد حاجز الحد الفاصل بين روسيا الاتحادية وبين أوروبا، وان أي تغير في اوكرانيا يعن انها قد خرجت من النفوذ الروسي إلى النفوذ الامريكي، وبالتالي فهي محاولة تحجيم روسيا وعزلها والاخطر من ذلك تطويقها. خاصة

ان مشروع الدرع الصاروخي الذي تنوي الولايات المتحدة اقامته هو في حقيقته لتطويق روسيا والصين بالدرجة الاولى.

وهكذا فرضت الجغرافيا توزيعاً للغاز الطبيعي كله يقع خارج الدول الأوروبية والولايات المتحدة، وبات خزين الغاز الطبيعي ممتداً من سيبيريا إلى البحر المتوسط، وهو (قوس الطاقة النظيفة)، ومن الطبيعي إن توزع الولايات المتحدة جل اهتمامها الاستراتيجي لضبط الاوضاع في هذه المناطق (عدا روسيا وإيران)، ولذلك نلحظ سعياً حثيثاً لأميركا للتواجد في المناطق الرخوة القريبة من روسيا، بغرض محاصرتها وكبح جماح الصعود الروسي، بغية عدم ظهور بديل للاتحاد السوفيتي وبما يضر بمصالح الولايات المتحدة وحلفائها، عن طريق تغيير النظم فيها والآتيان بحكومات طيعة تتماهى مع المشاريع الأميركية.